الفترة الاخيرة. وشمل ذلك اصدار حكم بالسجن مدته خمس سنوات ونصف السنة على مستوطن اطلق النار على فلسطينيين واقفين في محطة باص في بيتح تكفا، في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ممّا أدّى الى جرحهما (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠). وتلا ذلك اقالة شرطي من عمله، لأنه لجأ الى عنف مبالغ ضد التظاهرة السلمية الدولية التي سارت في القدس، في نهاية العام ١٩٨٩. كما تمّ فصل قائد كتيبة دبابات، لأنه تسبّب باحداث أعمال عنف بلا مبرّر وقتل شاب فلسطيني في رام الله، في كانون الاول (ديسمبر) الفائت (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠). ثمّ جاء دور سبعة أعضاء من حركة كاخ العنصرية، الذين اعتقلوا في القدس بتهمة ضرب عجوز فلسطيني، في ٢٠ كانون الثاني (يناير). ولم يتضح، بعد، بالطبع، ما اذا كانت هذه الاجراءات ستظل صورية وآنية فقط، ولم تعرف بعد، أيضاً، دوافع ومدى جدية المحكمة العليا الاسرائيلية، التي طالبت، في نهاية الشهر عينه، باجراء تحقيق في قوانين استخدام العيارات البلاستيكية، بعد ان قتل ١١٧ فلسطينياً حتى الآن (**المصدر نفسه**، ٢/٢/١٩٩٠).

وأخيراً، لا بد من الاشارة الى ان المقاومة الشعبية تسبّبت بمأزق مالي، وعملي، للجيش الاسرائيلي؛ اذ واصلت القوات الضاربة الفلسطينية كمائنها وتظاهراتها، على الرغم من القمع، وتيرتها المعهودة ذاتها. فبالاضافة الى مهاجمة السيارات العسكرية بقنابل المولوتوف بشكل يومي، ادّت الهجمات بالحجارة والزجاجات الفارغة والقضبان الى تحطيم، أو اعطاب، مئات السيارات الاخرى. وسجّلت المصادر المحلية اعطاب، أو تحطيم زجاج، ٦٠ سيارة وحرق باصين في فترة ٢٢ ـ ٢٨ كانون الثاني (يناير)، وكذلك اعطاب ٩٠ سيارة و٢٠ باصاً بين ٢٩ كانون الثاني (يناير) والرابع من شباط (فبراير) (**فلسطين الثورة**، ٤ و١١/٢/١٩٩٠). وكان من بين الأهداف الحاكم العسكري لمدينة غزة، الذي تعرّضت سيارته للرشق بالحجارة، في ١٦ كانون الثاني (يناير).

وفي الاطار ذاته، انفجرت قنبلة بدائية الصنع بالحي اليهودي الجديد في القدس، في الثامن من شباط (فبراير)، فيما سجلت التقارير ظهور ثمانية من اعضاء «فتح» مسلّحين بالمسدسات والرشاشات، وسط احد شوارع نابلس في وضح نهار ١٦ كانون الثاني (يناير)، معلنين ان وظيفتهم حفظ النظام العام (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠ و٩/٢/١٩٩٠).

كما انعكس نشاط «القوات الضاربة»، أيضاً، في مواصلة الضغط على المتعاونين مع الاحتلال؛ حيث تمّ اعدام ثمانية، مشتبه بتعاونهم، احدهم بالرصاص، بين ٢٠ كانون الثاني (يناير) و١٤ شباط (فبراير)، ممّا يدل على عودة المعدّل الى الارتفاع، على الرغم من محاولات تقييد مثل هذا النشاط. كما تعرّضت سيارات، ومنازل، ومتاجر، المتعاونين للهجوم، خاصة بقنابل المولوتوف، في سبع مناسبات، عدا جرح عميل، في حالة اخرى.

أوضاع الحدود العربية

اشتد، في الآونة الاخيرة، التوتّر الذي طرأ على بعض الحدود الفلسطينية ـ العربية. فقد أعلن مسؤولون اردنيون، في ٢٣ كانون الثاني (يناير)، اكتشاف شبكة كانت تخطط لاطلاق ثلاثة صواريخ عيار ١٠٧ ملم انطلاقاً من الشونة والعدسية والعقبة (**المصدر نفسه**، ٢٤/١/١٩٩٠). وفيما تمّ تأكيد كشف خطط أخرى لتنفيذ عمليات عسكرية ضد اسرائيل، انطلاقاً من على الاراضي الاردنية، اتهم مسؤولون رفيعو المستوى «جهة عربية» بتنظيم العمليات عبر الحدود، في حين يزداد طرح شعار «الاردن هو فلسطين» في اسرائيل (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٩٠). غير ان رئيس الوزراء الاردني، مضر بدران، أوضح ان سوريا ليست وحدها المسؤولة عن الحوادث، وان الاردن معنيّ بتهدئة الحدود، بينما أكد وقوع عشرة حوادث اطلاق نار وتسلّل وحادثتي اطلاق صواريخ حتى الآن (**المصدر نفسه**، ٢٦/١/١٩٩٠). هذا، وما ان انتهت التصريحات حتى اتهمت اسرائيل مجهولين باطلاق النار عبر الحدود قرب مستوطنة «عين هازيفا» جنوب البحر الميت، في ٢٤ كانون الثاني (يناير)، الامر الذي نفته الاردن.

بموازاة هذه الحوادث، شهدت الحدود اللبنانية التصعيد أيضاً. فقد نفّذت الطائرات الاسرائيلية ١٢ طلعة ضد مواقع عديدة شرق صيدا، ظهر ١٩ كانون الثاني (يناير)؛ وقد